التحليل الفكري لآلية التحول في دور الدولة في النظم الاقتصادية

م.عامر عمران المعموري م.م.حيدر حسين آل طعمة
كليـة الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الملخص

نادراً ما حظي موضوعاً بالاهتمام، مثلما حظي به دور الدولة ، فهذا الموضوع كان دائماً محلاً للجدل والمناقشة والحوار من قبل الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع والمثقفين كافة. ومنذ أن بدأ أبناء الجنس الواحد يتوزعون بين حاكم ومحكوم ظهرت الدولة، بوصفها نتاجا طبقيا وتعبيرا عن الحالة التطورية للمجتمع، إذ تجذرت وظائفها وواجباتها وفقا لتلك الحالة، فكان التحول في دورها يمثل استجابة للتغيرات الحاصلة في التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية, وكانت دائرة التدخل في الشؤون الاقتصادية تضيق وتتسع وفقا لمتطلبات عمل النظام الاقتصادي.

تمثل هذه الدراسة محاولة جادة لتتبع دور الدولة في النظم الاقتصادية المختلفة وتحليل إمكانية تهميش وإزاحة الدور الاقتصادي للدولة في البلدان النامية وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص و الشركات العابرة للقوميات وآثار كل ذلك على بنى ووظائف الدولة القومية وخاصة على جهودها في ضمان الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها. وقد أفصحت الخلاصة بان الأنظمة الاقتصادية المختلفة لم تستغن عن الدولة وهي غير مرشحة للاستغناء عنها في ظل العولمة.

المقدمة :

أن موضوعات الدولة ليست جديدة على الفكر الاقتصادي، فمنذ إن دخلت البشرية مرحلة العبودية، ومنذ أن بدأ أبناء الجنس الواحد يتوزعون بين حاكم ومحكوم ظهرت الدولة، وكما أكد العديد من المفكرين أنها نتاج طبقي وهي تعبير عن وضع المجتمع في مرحلة تطوره، وفي مرحلة من مراحل تطور المجتمعات تجذرت وظائف الدولة وواجباتها، وعلى مر التاريخ كانت حامية للطبقات المتنفذة، وبدأت أكثر فاعلية في دورها، بعد تعرض النظام الرأسمالي إلى هزات اقتصادية عنيفة، مثلت كل أجهزة هذا النظام في مواجهتها، وبدت كل نظرياته وآلياته وأسلحته الفكرية لاتجد نفعاً أمام هذه الهزات، وكأن اليد الخفية لأدم سميث قد أصابها الشلل التام.

وأمام هذه الحالة، قام كينز بفتح الباب على مصراعيه لتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، واستطاع بمضخته الرافعة الأنفاق العام أن ينقذ الرأسمالية من وهدة الركود التي سقطت فيها، وليقدم علاجاً للرأسمالية هي بأمس الحاجة إليه قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة.

وبما أن الرأسمالية حمالة للازمة كما تحمل الغيوم المطر فقد دخلت في مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي في أزمة جديدة تعرف بأزمة التضخم الركودي *Stagflation* وقد وقع جزء من اللوم على تدخل الدولة، وفي ظل شيوع الأفكار اللبرالية الجديدة المرتكزة على

فلسفة المدرسة النقودية (الفريدمانية) والتي تهدف إلى تقليل الدور الاقتصادي للدولة وإفساح المجال للقطاع الخاص وفق رؤية ترى بأن مشكلات الرأسمالية تأتي من تدخل الدولة.

أما النظام الاشتراكي فيرى بأن الدولة باستطاعتها أن تمارس دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية على ضوء ما تمتلكه من وسائل أنتاج, وباعتماد أسلوب التخطيط المركزي من اجل ضمان تحقيق الرفاهية العامة لأبناء المجتمع.

في حين أن دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي في النظام الإسلامي، يضيق ويتسع وفقاً للسلوك الخلقي السائد في المجتمع، وان حجم التدخل يتم في ظل حاجة المجتمع بحيث يشعر الجميع بالطمأنينة.

مشكلة البحث :

هناك جدل مستمر حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي بين مختلف المدارس والأنظمة الاقتصادية، فالبعض ينادي بتدخل الدولة، والأخر يدعو إلى انسحاب وعدم تدخل الدولة، وهناك من يرغب بتعايش الدولة مع القطاع الخاص.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مؤداها: ان الدولة غير مرشحة للاستغناء عنها في ظل العولمة وان درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يضيق ويتسع تبعاً لضرورة المرحلة.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تناول دور الدولة في الأنظمة الاقتصادية، وعبر محطات تاريخية وفكرية متعددة لأجل الوقوف على حقيقة تطور هذا الدور وتحليل إمكانية استغناء الأنظمة الاقتصادية المختلفة عن الدولة في ظل العولمة.

هيكلية البحث :

يحاول البحث الوصول إلى هدفه من خلال ثلاثة مباحث تضمن الأول إعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في النظم ما قبل الرأسمالية، فيما ينصرف المبحث الثاني للتعرف على دور الدولة ونمط الإنتاج في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، اما المبحث الثالث والأخير فيركز على دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي، لينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات.

المبحث الأول

دور الدولة في النظم ما قبل الرأسمالية

أولا - طبيعة ودور الدولة في نظام المشاعية البدائية

يعد نظام المشاعية البدائية أولى التشكيلات الاجتماعية التي ظهرت على وجه البسيطة، ولعب العمل الدور الحاسم في هذه المرحلة ، وبتطور قدرات الإنسان الاجتماعية (كالنطق، والعمل...الخ) دفع باتجاه الانتقال إلى تنظيمات أخرى أكثر تطوراً، وفي الوقت نفسه تمحورت الجماعات بشكل عشائري أو قبلي وأخذت تعمل في نطاق محدود على الرغم من بدائية وسائل الإنتاج، ألا أن هذه التطورات لم تؤدي إلى ظهور دولة أو تشكيلات من هذا القبيل، بسبب عدم ظهور الملكية وفرز الطبقات، ألا أنها أدت فيما بعد إلى تطورات تمخض عنها تحول كبير بأتجاه تشكيلات أكثر تطوراً، ولذلك ظل نمط الإنتاج نمطاً بسيطاً يجمع بين قوة العمل البشري واستغلال الحيوانات.

وظلت الملكية لوسائل الإنتاج مشتركة وأساسا للعلاقات الإنتاجية، فيما انحسرت الملكية الفردية في أضيق نطاق، وأقتصرت على أدوات الصيد ووسائل الدفاع ولم يكن هناك أي فائض في الإنتاج لانه كان موجهاً للاستهلاك الذاتي، مما غيب وجود تبادل بين الجماعات المختلفة، وتطورت قوى الانتاج متمثلة بأدوات الصيد والقنص واكتشاف النار عملت بأتجاه إحداث تطور تدريجي نحو تشكل مرحلة جديدة نمت في أحشاء المرحلة البدائية ورافقها كذلك فسح المجال أمام العمل الخاص وظهور التملك الخاص وظهور فرز طبقي بدأ ينمو تدريجياً [١].

ويرى العديد من الباحثين انه لايوجد تفسير اقتصادي معقول لسلوك الشعوب البدائية في جانبها الاجتماعي – الاقتصادي سوى سعيها للكفاح من اجل البقاء.

ثانياً-طبيعة ودور الدولة في النظام العبودي :

بدأ الانقسام في المراحل النهائية للمجتمع المشاعي وظهرت الدولة كجهاز عنف لحماية وتثبيت المجتمع الطبقي ضد الأخطار التي تهدده. ومرت الدولة بمراحل متعددة بحيث لم تظهر دفعة واحدة وسبب انبثاقها النظام العشائري الذي كان سائداً, إذ بدأت اتحادات القبائل من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل واتساع نطاق السوق وبذلك فقد لعبت الدولة العبودية دوراً أساسيا في تطوير وتوطيد علاقات الإنتاج في المجتمع العبودي لإبقاء جموع العبيد في حالة الطاعة والانقياد. وقد اكتسب نمط الإنتاج الطابع العبودي بسبب الحرب واتساع التعامل النقدي وشيوع التجارة والربا، ومع تطور علاقات الإنتاج أصبح أي فعل اقتصادي لدى اي نظام هو مدى تطور قوى الإنتاج أو الهدف في أنتاج هذه القوى [٢].

أن النظام العبودي أنتج أهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وطورها مستخدماً إياها لخدمة العلاقات العبودية نفسها (القطاع السلعي، التبادل المنتظم، النقود، التجارة الواسعة، الرأسمال الربوي والتجاري). وبذلك بقي الاقتصاد العبودي اقتصاداً طبيعياً ينتج للاستهلاك المباشر من قبل مالكي العبيد، وبدأت الدولة بفعلها من خلال التقسيم الطبقي وظهور طبقات حكام ومحكومين (ملاك الأراضي، العبيد) [٣].

وقد اغفلت معظم الكتب المهتمة بتاريخ الفكر الاقتصادي، عن قصد او بدون قصد، الجهود الفكرية والتنظيمات الاقتصادية في بلاد وادي الرافدين, وعدت بداية الفكر الاقتصادي عند الاغريق والرومان من دون بيان جذور ذلك، اذا اعتمدنا مقولة من ان الفكر لا يولد من فراغ، ولما

كان الفكر العالمي في المجال الاقتصادي سلسلة مترابطة الحلقات في مقولاته وأفكاره، فأن إهمال ما أنتجته حضارة بلاد وادي الرافدين التي امتازت بأنها أول من ادخل الكتابة ليبدأ بفضلها التاريخ المكتوب للبشرية، يشكل هدراً مقصوداً لجزء مهم من تاريخ البشرية [٤].

ولطالما يوجد تراتب طبقي لابد من وجود سلطة (دولة) لهذا ظهرت الدولة العبودية (الرقية) لتشن الحروب الموجهة للفتوحات، فتنهب الأقوام المقهورة وتسترقها أو تلزمها بدفع الجزية وتؤكد حينئذ وظيفتها الثانية في الدفاع،لتوسع حدودها تحت تأثير هاتين الوظيفتين والمتتبع لشكل الدولة بدءاً من عصر فجر السلالات أو ما يسميها (دالي) بالثورة الحضرية في سومر حوالي (٣٥٠٠-٣٠٠٠ ق.م) منطلقين من المدينة / الدولة (*City – State*) مروراً بنظام دولة القطر الواحد، فالنظام الإمبراطوري يكشف لنا مسارات تطور الدولة في حضارة وادي الرافدين [٥]. فيما يمكن ملاحظة أن هذه الحضارة تفردت بكونها احتضنت أول ظهور للسلطة (الدولة) في التاريخ وهي دولة المدينة (الوركاء، أور، نفر، بابل)، وهي أول أشكال الحكم في التاريخ البشري، ومن المرجح ايضاً أن كهنة المعابد ومديري شؤونها كانوا أقدم الحكام، اذ كان الكاهن الأعلى يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية.

وقد كان للخراج (الفائض المتولد) في مجتمعات أخرى وبخاصة في التشكيلات ماقبل الرأسمالية، دور بالغ في ظهور الدولة وتدعيم الهيمنة الطبقية، فقد تمكنت الطبقة- البلاط من استخدام الخراج بطريقة من شأنها خدمة هدفها في فرض سيطرتها المطلقة بإعادة توزيع الخراج على الحرفيين والجند والكهنة وخدم الملك ومنتسبي البيروقراطية [٦].

وكانت السلطة في وادي الرافدين تستمد قوتها وشرعيتها من الآلهة بوصف أن الحاكم/الملك هو المختار من الآلهة وطبقاً للفكر السياسي القديم في وادي الرافدين فأن الإله الأعلى يكون بديله في الأرض الحاكم (الملك) والذي يودع له قوته ويكون منفذ لأرادته، فالسلطة السياسية وفق ذلك ذات طابع أزلي، في حين يكون التمتع بها عابراً.

وهذا من شأنه حمل الناس على طاعة الملوك خوفاً من غضب الآلهة وكان للسلطة تنظيماتها وقوانينها وأجهزتها التي تحاول من خلالها ضبط الأوضاع، فهي تمارس التدخل في كل شيء اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وقد تمخض عن دور الدولة هذا وظائف أساسية تضطلع بها باستمرار أهمها :

١- الوظيفة الهيدروليكية : فيما يخص تنظيم مياه الري وشق الاقنية.
٢- ضمان خطوط التجارة الخارجية مع الأقاليم المجاورة.
٣- تحديد أسعار الفائدة.
٤-وضع التشريعات والقوانين اللازمة لضمان سير عمل النظام العبودي.
٥- الدور المتميز للدولة عند حصول الأزمات الاقتصادية، القحط والمجاعة، اذ قام بعض الملوك بتعويض نقص المحاصيل من دول او مدن أخرى أو من أموالهم الخاصة لتوفير القوت لمواطنيهم.
٦- القيام بإخضاع المجتمعات الأخرى عن طريق الغزو، لضمان مستوى رفاه أعلى للمدن لكون هذا المستوى يرتفع عند حصول الغزوات.

ثالثاً - طبيعة ودور الدولة في النظام الإقطاعي

يعد النظام الإقطاعي من أهم النظم التي تشكلت الدولة فيها وتحددت وظائفها وحدودها في الاقتصاد، وينبع المفهوم الإقطاعي للدولة من نظرتهم للاقتصاد الوطني باعتباره مجرد (اتساع كمي) وهو نوع من الملكية الخاصة الكبيرة، ومن أهم الأدوار التي تلعبها الدولة والوظائف هي (ضمان توفير الغذاء والأمان للسكان وانتشاء الطرق ..... الخ).

وكانت الدولة لا تتدخل بشكل مباشر وبذلك غلب على الاقتصاد الإقطاعي طابع الملكية الخاصة للاقتصاد واعتبار الدولة تقوم بصفة المراقب والمنظم، ويرى الكثير من الكتاب بأن نمط الإنتاج أو قوى الإنتاج التي يتم فيها الإنتاج في ظل النظام الإقطاعي وما تتضمنه من انقسام كبير بين ملاك الأراضي من جهة والاقنان من جهة أخرى، كانت امتداد لنظام الزراعة الروماني أي إيجار الرقيق للأرض [٧].

أما الواقع التنظيمي السياسي فكان مستنداً على سلطة الأمراء والنبلاء المطلقة ضمن حدود الضيعة الإقطاعية (والتي تشكل صفة أخرى للنظام الإقطاعي) وتحولها إلى أمارات ومقاطعات صغيرة يقوم النبلاء بإدارة دفة الحكم فيها، هذه المقاطعات جرى تحويلها إلى وحدات اقتصادية وسياسية تدين بولائها إلى الملاك في حين ظلت سلطة الملك شكلية وترتكز على نمط العلاقة القائمة بينه وبين المالك الإقطاعي، ففي أحيان كثيرة لا يستجيب الإقطاعي لرغبات الملك أو الإمبراطور، إلا في حدود مصالحه الخاصة.

ولما كانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي السائد آنذاك فقد كان الإنتاج الزراعي هو المهمين على مجمل الحياة الاقتصادية، ويؤرخ الباحثون ذلك بدءاً من القرن العاشر الميلادي، الذي اكتملت فيه صيرورة هذا النظام، والذي استمر إلى ما يقارب الخمسة قرون، إلا أن التسامح والتراخي الذي أبداه الفكر الكنسي إزاء التجارة كان ضرورياً وبناءاً على ضغط الواقع، وقد حمل في الوقت نفسه بذوراً أضعاف الهيمنة الكنسية في تنظيم النشاط الاقتصادي وبداية تفكك النظام الإقطاعي والذي كان واضحاً عند نهاية القرن الرابع عشر الميلادي [٨]. وقد تطورت التجارة وظهرت المعاملات النقدية على الرغم من تحريم أسعار الفائدة باعتبارها ربا، اذ تطور القطاع النقدي وظهرت بوادر الرأسمالية التجارية في رحم النظام الإقطاعي [٩].

المبحث الثاني

دور الدولة ونمط الإنتاج في النظامين الرأسمالي والاشتراكي

أولا - دور الدولة ونمط الإنتاج في النظام الرأسمالي :

ان الخصائص التاريخية التي رافقت تجارب التحول نحو الرأسمالية عبر ثلاثة قرون، تفاوتت حسب درجة توفر الشروط اللازمة لذلك، فضلاً عن طبيعة الظروف الدولية التي رافقت نشوء الرأسمالية من حيث عملية إعاقة التحول او تطويرها، لذا فان الدولة كأداة تلعب على الدوام دوراً اقتصادياً مساعداً في تسريع هذه العملية، الا ان شكل هذا الدور ومداه

يتفاوت تبعا للمشاكل التي يواجهها البلد في تحقيق عملية الانتقال. ولإعطاء صورة اشمل حول طبيعة ودور الدولة علينا ان نبحث مراحل نشوء النظام الرأسمالي، مبتدئين بالمرحلة الأولى المسماة بالرأسمالية التجارية.

١- دور الدولة في مرحلة الرأسمالية التجارية

أدى تراجع سلطة الكنيسة والإقطاع إلى أن يملأ الفراغ من قبل الدولة المطلقة المدعومة من الطبقة البرجوازية الصاعدة، ويتشكل حلفاً قوياً ضد الكنيسة والإقطاع، فالدولة لا ترغب في أن تنازعها قوة أخرى على السلطة المركزية وهي بحاجة إلى الرأسمالية التجارية لتمويل جهازها البيروقراطي المتنامي وعساكر المرتزقة، وبالمقابل كانت الرأسمالية التجارية بأمس الحاجة للدولة القومية لحمايتها في صراعاتها مع الإقطاعية في الداخل ومنافسة المغامرين في دول أوربا في الخارج.

وفي أواخر القرن الخامس عشر أخذت الدول القومية غرب أوربا بالظهور، فيما شكلت معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ في فرنسا أقرارا على نشوء الدولة الحديثة وهذه الدول (فرنسا، اسبانيا، هولندا وغيرها) أصبحت وحدات سياسية مستقلة ذات سلطة مركزية قوية، وكان لها ملوك حقيقيون، إلا أن سلطاتهم كانت محصورة في نطاق ضيق ولم تمتد إلى سائر أنحاء بلدانهم أو ممالكهم، إذ أن النبلاء الإقطاعيين كانوا ينافسونهم في السلطة، فأن التفاف الطبقة التجارية والمستفيدة من الأوضاع بجانب رغبة الطبقات الفقيرة التي تمنت أن تعرف الأمن أو إن تحكم بصورة جيدة، فأصبح كل هؤلاء مستعدين للتعاون مع الحكومة وقبول سلطة الملك بحماسة لم تعط القرون السابقة مثالاً لها [١٠]. اي ان الدولة كانت (وليدة مصالح تجارية متصارعة هدفها المشترك الوحيد أن تكون لها دولة قوية شريطة أن يكون باستطاعتها تسخير هذه الدولة لمنفعتها وحدها) [١١].

وبسبب نفوذ التجار في الدولة فقد كان هناك إيمان قوي بدور الدولة وبتدخلها في الاقتصاد، وكانت قوة الدولة بما تمتلكه من معادن (ذهب وفضة)، وقد كان صراع الدول التجارية, لأجل تحقيق فائض في الميزان التجاري، أي تصدر أكثر مما تستورد.

وقد كان للدولة في هذه المرحلة جذور راسخة في الدفاع والاستعمار، فقد شهدت هذه المرحلة اكبر عملية غزو استعماري قامت بها الرأسمالية التجارية للبلدان الأخرى، إذ قامت بعملية نهب منظمة للمستعمرات التي احتلتها، وقامت بنقل ثروات ضخمة سواء كانت كنوز ثمينة أو ذهب أو فضة، وجرى إبادة العديد من السكان في المستعمرات اعتماداً على عنف منظم.

ويعبر وليام هاويت عن هذه الوحشية (أن ما اقترفته ما يسمى بالعروق المسيحية من همجية وقساوة صفيقة في جميع مناطق العالم حيال جميع الشعوب التي أمكن لها أن تستعبدها، يتجاوز جميع الفضائح التي ارتكبت في أي عهد تاريخي كان من قبل أي عرق كان، مهما بلغ من الوحشية والجهل ومن القساوة والصفاقة)[١٢] هذا هو الثمن الذي دفعته الدول التي استعمرت لأجل مراكمة رأس المال في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

٢- دور الدولة في مرحلة الرأسمالية الصناعية :

كان الفكر الكلاسيكي يمثل رداً على ما كان سائداً من نظريات وأفكار، أصبحت في حينها غير مسايره للتطور الذي طرأ على المجتمعات الرأسمالية، ولم تعد تمثل الواقع الذي ألت اليه تلك المجتمعات. لذا فأن جذور الفكر الكلاسيكي نشأت في أحشاء المرحلة التجارية، وكانت بريطانيا ارضاً خصبة لظهور الرأسمالية الصناعية وظهور الفكر الكلاسيكي، فإلغاء نظام القنانه المبكر وتحول الملكيات الصغيرة إلى ملكيات كبيرة ابان حركة التسييج التي شهدتها بريطانيا، وتحول العلاقات الإنتاجية الزراعية إلى علاقات رأسمالية إضافة إلى تراكم رؤوس الأموال بسبب الغزو الاستعماري لبعض البلدان من العوامل الأساسية التي ساعدت على ظهور الرأسمالية الصناعية ومهدت السبيل لحدوث الثورة الصناعية، إذ كان للتوسع في السوق الداخلية والسيطرة على الأسواق العالمية اثر في تعاظم الطلب على الإنتاج الصناعي في بريطانيا، مما كان حافزاً لحصول حركة كبيرة في الاختراعات تسببت في تغيير أساليب الإنتاج، و زيادة كبيرة في معدل الطاقة الإنتاجية.

وبعد أن أمسكت الطبقة الرأسمالية الصاعدة بزمام الأمور،واتجهت قوانين الاقتصاد الرأسمالي نحو الاستقرار، سيما وان الهدف الحصول على اكبر ربح ممكن، كان لابد من تحجيم دور الدولة الذي يحول دون تحقيق ذلك الهدف، بمعنى جعل دور الدولة يقتصر على توفر الإطار المؤسسي الذي يساعد على تنفيذ النشاط الاقتصادي الخاص للأفراد بالشكل الذي يرغبون فيه، فضلاً عن عملية توزيع الفائض الاقتصادي(١٣).

لذا فأن الإطار السياسي للدولة يبقى امراً لابد منه لكل مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي، الا ان درجة التدخل وآلياته تبقى مرتبطة بما يتطلبه واقع الإنتاج الرأسمالي، لذا فأن الدولة ستنسحب أذا ظهر بأن آلية السوق قد ترسخت في الاقتصاد وبدأت تعمل بشكل تلقائي.

والتجربة البريطانية خير دليل على ذلك، فعندما كانت الطبقة الرأسمالية في المرحلة التجارية ضعيفة، قامت الدولة بالتدخل وبقوة ولتنفذ الطبقة الرأسمالية من الوهن الذي كانت تشكو منه، وبعد أن أمسكت هذه الطبقة بزمام الأمور في مرحلة الرأسمالية الصناعية، أخذت الدولة تنسحب من النشاط الاقتصادي، مما يؤكد على أن الدولة تؤدي دوراً متعاظم الأهمية كلما كانت الرأسمالية أكثر ضعفاً.

وخلال مرحلة الرأسمالية الصناعية أصبح النشاط الصناعي من اختصاص الأفراد وليس من اختصاص الدولة، وكانت مهمة الدولة مقتصرة على حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن ضد الاعتداء الخارجي وهكذا تميزت الرأسمالية الصناعية بسياسة الحرية الصناعية، وقد ترتب على هذا التطور في وظيفة الدولة من الناحية الاقتصادية انعكاس خطير من الناحية السياسية، فالدولة جردت من وظائفها الاقتصادية (١٤).

وقد صاغ آدم سميث Adam Smith الواجبات التي يمكن للدولة أن تقوم بها بالاتي (١٥) :

أ- الدفاع ضد العدوان والغزو الخارجي.

ب- أقامة العدل بين أفراد المجتمع ومنع اعتداء بعضهم على البعض الأخر.

ج- القيام بالأعمال التي لا يرغب الرأس مال الخاص القيام بها على الرغم من ضرورتها للمجتمع وذلك لانها لاتدر الربح المناسب.

لذا فحماية البلد من العدوان الخارجي وتحقيق العدل بين ابناء المجتمع والتعليم والحد الادنى من المشاريع العامة مثل الطرق والجسور والقنوات، هذه هي الخدمات التي يمكن للدولة القيام بها، وفيما عدا ذلك فأن اليد الخفية هي اشد فعالية من تدخل الدولة.

وقد أبدى سمث معارضته لسياسة العجز في الموازنة وذلك لما يؤدي اليه الاقتراض من حجب للادخار عن القطاع الخاص, وتوجيهه إلى الاستهلاك الحكومي، كما كان يرى أن الحكومة حينما تلجأ إلى فرض الضرائب لغرض سداد الديون، فأنها بذلك تعمل على تحويل الثروة من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات، والذين سيعملون بدورهم على توجيهها نحو الأنفاق الاستهلاكي [١٦].

لذا فأن الكلاسيك أمنوا بحيادية السياسة المالية وأكدوا على مبدأ توازن الموازنة، ونادوا بضرورة حصر النفقات والإيرادات العامة معاً في أضيق الحدود.

٣- الدور الجديد للدولة في ظل الثورة الكينزية

لقد هزت الأزمات الدورية المتعاقبة كيان النظام الرأسمالي وأربكت مفاهيمه وخصوصاً بعد تعرضه لازمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ وبدت الرأسمالية وكأنها حمالة للازمة كما تحمل الغيوم المطر، اذ زرعت هذه الأزمة بذور الشك في آلية السوق بعد أن أصبحت آلية السوق التي تشدق بها آدم سمث مشلولة لاتحرك ساكناً أمام الأزمة التي قوضت أركان النظام الرأسمالي ودخوله في وهدة الركود، مما حدا بمعالج الرأسمالية كينز أن يفتح الباب على مصراعيه أمام الدولة لتتدخل في النشاط الاقتصادي، وتعيد الحياة اليه بواسطة مضختها الرافعة الأنفاق العام.

وقد بلغ التمرد على الفكر الكلاسيكي ذروته على يد كينز في كتابه النظرية العامة الصادر عام ١٩٣٦ والذي وجه فيه اهتمامه بالدرجة الأساس إلى نقض فكرة اتجاه الاقتصاد تلقائياً نحو التوازن عند مستوى الاستخدام التام، فلم تعد عنده الأسعار والأجور مرنه واستبعد وجود المنافسة الكاملة بعد أن أصبحت الاحتكارات ونقابات العمال والعوامل الفكرية والسياسية والتوقعات ذات تأثير فاعل في توجيه النشاط الاقتصادي[١٧]ولم يكن كينز متمرداً على النظام الرأسمالي بل أراد أصلاح هذا النظام وتنقيته من العيوب, التي أصابته فهو يفضل الرأسمالية على غيرها من الأنظمة.

فلم يكن أمام كينز الا طريقاً واحداً للعلاج، (وهو تدخل الدولة لرفع مستوى الأنفاق الاستثماري، أي قيام الحكومة بالاقتراض والأنفاق من اجل الأغراض العامة، أي العجز العمدي، فهذا هو وحده ممكن أن يؤدي إلى كسر توازن العمالة الناقصة، وكان ذلك تأكيداً قوياً لحكمة ماكان يجري عمله بالفعل تحت ضغط الظروف)[١٨] لذا فأن كينز قام بنقل التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، إذ لابد للفكر أن يكون مسايراً ومتماشياً مع الواقع.

ان سر الكينزية يكمن في انها عالجت الأزمة ووفرت ثلاثين سنة رائعة من الازدهار والاستقرار النسبي لاقتصادات المنظومة الرأسمالية، فالكينزية هي فكر الأزمة الذي جاء معبراً عن حاجة الرأسمالية ومتناغماً مع أسسها العامة، طالما أنها تنطوي على الأزمات، (بحسب التعبير

الكينزي) لهذا فهي معالجة قصيرة الآجل للميول الكامنة في نمط الإنتاج الرأسمالي نحو البطالة الإجبارية ، بسبب فقدان القدرة الذاتية على التوازن التلقائي ما بين الإنتاج والاستهلاك[١٩].

٤- إعادة تشكيل دور الدولة بعد كينز

ويبدو أن الوصفة الكينزية قد انتهى مفعولها، إذ أفصحت السنوات الأولى لعقد السبعينيات عن ظهور أزمة اقتصادية جديدة تمثلت بالتزاوج بين البطالة والتضخم والتي يطلق عليها بالتضخم الركودي Stagflation وخلال الأعوام التي تلت ظهور الكينزية ظهرت العديد من الانتقادات والطعون التي سعت إلى تقييدها وإبراز عيوبها، وقد كان للمدرسة النقودية The monetarist School ذات الجذور الكلاسيكية والتي يتزعمها ملتون فريدمان Milton Freidman حصة الأسد في هذا المجال، إذ هاجمت السياسات التدخلية وطالبت بترك الاقتصاد يمارس تلقائيته لتحقيق التوازن، ودعت إلى انسحاب الدولة لتمارس واجباتها التقليدية وتقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي، ويبدو أن ساي الذي جرفته أمواج أزمة الكساد الكبير قد عاد سالماً ليحيا من جديد في ضيافة المدرسة النقودية.

وبعد أن عجزت كل أسلحة النظام الرأسمالي في معالجة أزمة التضخم الركودي، بدأت الدعوات إلى ما يعرف بالعولمة والتي قد تم تكريسها بشكل واضح خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، ولايمكن أيجاد وتفسير لهذا التزامن بين الظاهرتين اي العولمة والتضخم الركودي الا من خلال الربط بين طبيعة الأزمة وظهور العولمة، بمعنى انه لأجل أنجاح سياسة التوجه نحو الخارج لحل ألازمة كان لابد من ظهور وسيادة المرحلة الجديدة المسماة بالعولمة، وكان العبء في حمل هذه الرسالة يقع على عاتق الشركات متعدية الجنسيات، والتي أخذت تجوب العالم عرضاً وطولاً لاهثة وراء جني الأرباح، ولتقوم بنزع الفائض الاقتصادي من البلدان المحيطة ومراكمته في بلدان المركز، وبالتزامن مع هذه الظاهرة هنالك دعوات لتقليص دور الدولة وكل البلدان والعمل على انسحابها من النشاط الاقتصادي الذي لابد من يترك لآلية السوق. وفي ظل هيمنة الرأسمالية العالمية على مقدرات كل الشعوب بدت الدولة متوسلة وراعية للشركات متعدية الجنسية ويظهر أن الدولة أخذت تمارس دور السكرتارية لهذه الشركات التي سيطرت على مفاصل الاقتصاد العالمي خلال القرن الحادي والعشرين.

وقد تمكنت هذه الشركات من السيطرة على القرارات السياسية في مراكز المنظومة الرأسمالية، إذ أصبح بإمكانها أن تأتي بالسياسيين الذين يقومون بخدمة مصالحها، لذا فهي تمتلك القوة الاقتصادية إلى جانب القوة السياسية.

وهناك مبررات لانسحاب الدولة في ظل العولمة يمكن أجمالها بمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية المتداخلة والمترابطة جدلياً فيما بينهما[٢٠].

١- اندماج العالم اقتصادياً وتوحد الأسواق في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي جعلت من العالم قرية كونية تلاشت فيها المسافات والحدود.
٢- هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي مما جعل الحكومات غير قادرة على التحكم باقتصادها وأصولها.

٣- ظهور مؤسسات دولية اقتصادية ومالية تؤثر تأثيراً فاعلاً في قدرة الدولة بالتحكم بسياساتها وقراراتها الاقتصادية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
٤- ظهور مؤسسات مالية ورأسمال عائم في الوقت نفسه له القدرة على سرعة الحراك والانتقال من مكان إلى آخر للحصول على الربح السريع والمضاربة ويمتلك القدرة على تحدي وسائل الدولة الانضباطية.
٥- انهيار احتكار الدولة للمعلومات وسيادة ثورة المعلومات جعلت المعلومات متاحة للجميع.
٦- لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في الاقتصاد وأصبحت القرارات الاقتصادية تتأثر بالشركات والنقابات ووسائل الأعلام والصحة ومؤسسات المجتمع المدني.
٧- ظهور التكتلات الإقليمية، ونقل جزء من وظائف الدولة إلى القيادة الهيكلية لهذه التكتلات.
٨- انضمام الغالبية العظمى من الدول إلى المنظمات الدولية وقبولها بقواعد وشروط هذه المنظمات.
٩- تدوير عملية الإنتاج وإقامة منشآت تعتمد على التكامل الرأسي وتتكون من وحدات موزعة على أنحاء العالم يتفرد كل منها بأنتاج جزء من عملية الإنتاج وحلول وفورات النوع بدل وفورات الحجم.
١٠- سيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي فرض تعديلاً إضافيا على سيادة الدولة وقيد من حريتها في التصرف بأدارتها المالية والتغذية، وباتت تتكيف ومصالح ذلك الاستثمار.
١١-زيادة مدة الصراعات الإقليمية في العديد من البلدان والتي قلصت من هيمنة الدولة سيادياً على أقاليمها.
١٢-تراجع مصداقية النخب الحاكمة في المحافظة على المال العام، وقدرتها الواسعة على تدوير الثروة القومية.
١٣-عجز الدولة في تسريع معدلات التنمية واتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.
١٤-ظهور العديد من المشكلات التي يتعذر حلها على الصعيد المحلي مما يتطلب حلول دولية جماعية كالمحافظة على البيئة وأسلحة الدمار الشامل والمديونية الخارجية.

وفي الوقت الذي تتعالى فيه الدعوات إلى ضرورة تقليص دور الدولة، في ظل العولمة يلاحظ انه في البلدان الرأسمالية المتقدمة، لازالت الحكومات الوطنية متواجده لحماية مصالحها الوطنية ومصالح مؤسساتها الاقتصادية ولازالت الشركات المتعدية الجنسية ذات طابع قومي وليست شركات عولمة، وان الروابط بين هذه الشركات وحكومات موطنها الأصلي لازالت قوية وتعبر عن المصالح المشتركة للطرفين، وهي محطة اهتمام حكوماتها من حيث الحماية لأسواقها وأسرارها التكنولوجية واحتكارها لها، وهي تطبق تعليمات حكوماتها في اغلب الأحيان، فهذه الشركات لازالت جذورها مرتبطة بالدولة الأم وهي تحتاج إلى الدولة في العديد من المجالات، إذ أن هناك تصورات مبالغ فيها عن ذوبان الدولة في ظل العولمة إذ كان دور الدولة على الدوام ينصب على توفير الشروط اللازمة لنشاط رأس المال في المجالات المفيدة لتطورها الاقتصادي أو لما يلبي مصالحها الوطنية.

لذا فأن الرأسمالية ومنذ نشوئها لم تستغن عن الدولة ووظائفها وهي غير مرشحة للاستغناء عنها في ظل العولمة [٢١].

والعولمة المراد لها التحقق تطرح أيدلوجيا حدوداً غير مرئية ترسمها الشركات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والأفكار والسلوك, وهي في ذلك تحاول تخليق المستهلك على المستوى العالمي فهي تحاول تعظيم الاستهلاك في الأطراف، مثلما هو في المراكز من خلال نشر نمط الحياة الغربية في أطار دمج الأطراف في السوق العالمية والحياة الرأسمالية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي أن هذا الفهم يمثل أعادة هيكلية أوضاع العالم على وفق رغبة الشركات المتعدية الجنسية وبما يعظم التوسع الرأسمالي[٢٢].

ويرى صادق جلال العظم بأن الذي يحصل الآن من دعوات حول أضعاف أو انحلال الدولة في ظل العولمة أو حلول الشركات المتعدية الجنسية محلها، هو ليس كما يروج له، إذ أن الذي يحصل هو دفع الدولة ووظائفها إلى تركيب أعلى مع مايترتب على ذلك من ضرورة أجراء تعديلات في الوظائف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية لها بغية تقديم خدمة أفضل لعمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج والتراكم الرأسمالي وان دورها الإقليمي يبقى مهماً وحاسماً في حماية ورعاية واحتضان الاستثمار وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق أهدافه[٢٣].

أن ما حل من تغيرات على أداء الدولة ووظائفها يفسر على أنها أصبحت سلطة وليس منتج، وعلى هذا الأساس فما زالت الدولة هي التي تحدد شروط ممارسة النشاط الاقتصادي، من خلال سياساتها المالية والنقدية ولازالت تضع الضوابط التي من دونها يصعب على السوق القيام بدورها [٢٤]، لذا فأن الذي يحصل للدولة في ظل العولمة لايمثل أفولا لدورها بل يمثل أعادة صياغة لسلطة الدولة وإيجاد وسائل جديدة للتدخل متماشية مع حالة التطور التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ثانيا- دور الدولة ونمط الإنتاج في النظام الاشتراكي:

تعد الاشتراكية حركة اجتماعية موجهة ضد النظام الرأسمالي، ولكنها مع ذلك تمثل نظاماً قائماً بذاته له أسسه النظرية والفلسفية والسمة الغالبة فيه هي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، مع دور أساسي للدولة والباعث هو المصلحة العامة وليس المصلحة الذاتية.

ويذهب ماركس إلى أن الدولة لم تكن موجودة منذ الأزل، فهناك مجتمعات تدبرت أمرها، دون أن يكون لها أية فكرة عن شيء أسمة دولة أو سلطة الدولة.

أن المجتمعات البدائية بتنظيمها الأسري بكل ما فيها من صفاء وبساطة لايوجد فيها جند ولا شرطة بدون نبلاء أو ولاة ولا قضاة لم تعرف السجون والمعتقلات كل شيء يجري في مساره المنتظم، الخصومات والمشاجرات كلها تحسم من قبل الجماعة (الأسرة أو العشيرة وليست فيها فقراء أو محتاجون فالجميع متساوون ولا مكان بعد للعبيد)[٢٥].

وعندما بلغ التطور الاقتصادي إلى درجة اقترنت بأنقسام المجتمع إلى طبقات، أصبحت الدولة بحكم هذا الانقسام امراً لازماً وهذه التطورات التي نشأت في أحشاء المجتمع الأسري القديم، أدت في النهاية إلى سقوطه.

ولكبح جماح التعارضات الطبقية في المجتمع استلزم وجود قوة من المجتمع وفوقه وفي هذا الصدد يذكر ماركس (أن العنف قابلة كل مجتمع قديم..... أن العنف هو ذاته قوة اقتصادية)[٢٦].

الدولة أذن من وجهة نظر ماركس ولدت وسط المنازعات الطبقية، دولة الطبقة الأكثر قدرة، دولة الطبقة المسيطرة اقتصادياً، والتي تصبح بفعل ذلك مسيطرة سياسياً وتحصل بذلك على وسائل جديدة للقهر واستثمار الطبقة المضطهدة، فالدولة القديمة كانت دولة مالكي العبيد لأجل قهر العبيد، والدولة الوسيطة (الإقطاعية) أداة النبلاء لقهر الفلاحين والاقنان والعاملين بالسخرة، ومثلها الدولة الحديثة ذات الصفة التمثيلية هي أداة استثمار العمل المأجور من قبل رأس المال، ويجري ترتيب الحقوق الممنوحة للمواطنين وفق مستويات مختلفة وحسب الثروة، وهكذا كانت الدولة كمنظمة للطبقة المالكة ضد الطبقة غير المالكة، أنها بالأحرى نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره[٢٧]. فالدولة جهاز أكراه في يد طبقة لقهر طبقة أخرى، وهو في النظام الرأسمالي أداة بيد البرجوازية تكره به طبقة البروليتاريا بغض النظر عن شكل الحكم القائم سواء في ظل جمهورية ديمقراطية أم في ظل نظام ملكي[٢٨].

أن نبذ الماركسية للدولة وبناء تصور فلسفي بشأنها في ظل المجتمع الاشتراكي يأتي من الرفض الكامل للدولة باعتبارها في أحسن الأحوال شراً موروثاً لابد من أزالته، لذا يرد التساؤل، ماهو مضمون وشكل التحول الذي سيصيب الدولة على صعيد الممارسة الفعلية؟

تتلخص الرؤية الماركسية في هذا الجانب بأنه في ظل سيطرة المجتمع الواعي وتنظيمه للاقتصاد والمجتمع فأن البناء الطبقي سيذوب وتذوب الدولة باعتبارها جهاز قمع في مجتمع قائم على الاستغلال وهنا تحل دكتاتورية البروليتاريا محل حكومة الأشخاص لإدارة الإنتاج والمجتمع، وتضع حداً لكل الفوارق الطبقية والعداء الطبقي ومن ثم تضع حداً للدولة، وأجهزتها الأخرى التي لايمارس إفرادها مهمة أخرى غير سلطة القمع من جيش وشرطة وموظفين وبيروقراطيتها المتطفلة على المجتمع والمتعالية عليه.

لذا فأن الخطوة الأولى للثورة العالمية هي وضع الطبقة العاملة موضع الطبقة الحاكمة وتكون كل وسائل الإنتاج في يد دولة البروليتاريا المنظمة كطبقة حاكمة[٢٩].

وهذا يعني أن البروليتاريا تستولي على السلطة وتخلق المجتمع اللاطبقي مستخدمة الدولة في صراعها لإخضاع خصومها بالقوة[٣٠]وهي لا تستخدمها لغاية الحصول على الحرية لانه طالما يصبح الحديث عن الحرية ممكن، فأن الدولـة ستختفي، لذلك فهي تبرز في المرحلة الأولى من الاشـتراكية في المجالات الاتيـة [٣١] :

أ- أنها مؤسسة مؤقتة وهي ضرورية في صراع الطريقة العاملة.

ب-هنالك حاجة للدولة لا من اجل الحرية بل من اجل قمع الخصوم.

ج- أنها يمكن أن تتحلل من تلقاء نفسها.

لذا فأن مرحلة اضمحلال الدولة سوف يتم تدريجياً عبر مرحلة الطور الأول للشيوعية من خلال اكتمال الديمقراطية شيئاً فشيئاً بتدريب الشعب على أدارة نفسه بنفسه بحيث يستغني عن جهاز القمع، وبمقدار ماتتعمق الديمقراطية فأن الدولة تتجه نحو الاضمحلال وخلال هذه المرحلة يصبح العمل الضرورة الأولى للحياة، ويرافقه تطور للقوى المنتجة وتتعمق ظاهرة التخصص، عند ذلك تزول فوضى الإنتاج الاجتماعي ومعها تزول سلطة الدولة السياسية ويصبح الناس في أخر الأمر أسياد كيانهم الاجتماعي وأسياد أنفسهم.

ووفقاً للتحليل الماركسي كان لابد أن تحصل الثورة الاشتراكية في أكثر البلدان الرأسمالية تقدماً تحت تأثير التعقيدات في الأساس الاقتصادي، لكن الذي حصل هو خلاف ماتوقعه ماركس، فروسيا والبلدان الاشتراكية الأخرى بلدان زراعية وقيام الاشتراكية فيها جاء بسبب الإرادة السياسية وليس لاعتبار الأساس الاقتصادي(٣٢).

وتقوم فلسفة التخطيط الاقتصادي الاشتراكي على أساس الأيمان بأن الدولة باستطاعتها بما تمتلك من وسائل أن تمارس دوراً هاماً في معدل النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية الاقتصادية في البلاد، أي هو العمل الذي تقوم به الدولة من خلال السعي إلى حصر كافة الموارد المادية والبشرية واستخدامها بشكل كفوء من اجل تحقيق الأهداف المرسومة(٣٣).

أما أسلوب الإنتاج في النظام الاشتراكي فيقوم على عنصرين أساسيين هما :

أ- قوى الإنتـاج *Forces of Production*

ب- علاقات الإنتاج *Relation of Production*

وان تطور أسلوب الإنتاج يتم ابتدءا بتغير وتطور قوى الإنتاج، وكل درجة من درجات تطور قوى الإنتاج يجب أن يقابلها بالضرورة درجة معينة من درجات نمو علاقات الإنتاج.

ومع انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن الاشتراكية كنظام فلسفي لاتزال قائمة، كما أن هنالك دول لاتزال متمسكة بالنهج الاشتراكي في فلسفتها الاقتصادية، فالتجارب والأنظمة تنهار لكن الفلسفات باقية.

المبحث الثالث
دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، إذ انه يمثل نظام حياة متكامل جاء ليغير حالة البشرية ولينظم كل شيء فيها، فهذا الدين يخلو من أي قصور نظري لمعالجة الجوانب الاقتصادية التي هي من الجوانب الأساسية في الحياة الاجتماعية، إذ أن عشرات الآيات وآلاف الأحاديث إلى جانب أكثر من نصف الفقه والتشريع الإسلامي تناولت المعاملات الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية في أحكام البيع والشراء والإمارة والربا والمزارعة والمساقاة والشركات والاحتكار وصلات الناس بعضهم ببعض.

ان ما يدعو إلى الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي ليس تعصباً بل أن الفكر الاقتصادي العالمي هو وحده مترابطة الحلقات من حيث التواصل المعرفي، اذ ان هذا الفكر يمثل حلقة مهمة فيه، وان عدم الاهتمام وإنكار هذا الفكر يمثل انقطاعاً في تاريخ البشرية وفقدان حلقة مهمة من حلقات الوصل العرفية والفكرية، والذي كان منهلاً ومنبعاً للكثير من الأفكار على مستوى العالم في العصر الحديث.

فالدين الإسلامي يحتوي على مبادئ أسلامية تشمل كل جوانب الحياة الإنسانية وليس الجوانب المادية فقط، ولقد وضع الإسلام أطارا من المبادئ العامة التي يمكن أن يسترشد بها المسلمون في حياتهم اليومية فقد جاء في سورة الأنعام (قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً

وَبالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ{١٥١} وَلاَ تَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللّهِ أَوْفُواْ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ{١٥٢}) [٣٤].

إذ تضمنت هذه الآية مجموعة من المبادئ وهي :

١) النهي من الإشراك بالله.
٢) الإحسان إلى الوالدين.
٣) النهي عن قتل الأولاد.
٤) النهي عن التقرب من الفواحش.
٥) النهي عن قتل النفس إلا بالحق.
٦) المحافظة على مال اليتيم وتنميته وتثميره.
٧) أيفاء الكيل والميزان.
٨) العدل في الأقوال والأفعال والأحكام.
٩) الوفاء بالعهد.
١٠) أتباع الصراط المستقيم.

لاشك أن هذه الوصايا تشكل الأسس الأخلاقية للسلوك القديم في المجتمع الإسلامي، كما أن محاولة التوصل إلى نسيج نظري يشتمل على المبادئ الاقتصادية التي يمكن الارتكاز عليها لتوجيه النشاط الاقتصادي الفردي من منظور أسلامي يتطلب الاسترشاد بالمبادئ العشرة السابقة مع فهم متعمق للفقه الإسلامي بالإضافة إلى معرفة الفلسفات الاقتصادية المختلفة التي تحكم سير المجتمعات المعاصرة.

أن الخوض في غمار الفكر الاقتصادي الإسلامي، يعد سبيلا ليس من السهولة ارتياده، سيما وان الفكر الاقتصادي الإسلامي يمتاز بخصوصية فريدة لانه جزء من كل يتم ارتكازه على الدين الإسلامي الذي يتسم بالشمول والتكامل ويهدف إلى المزج بين القيم المادية والقيم الروحية، التي جاءت في القرآن الكريم والذي يعد المصدر الأساسي للشريعة الإسلامية. ومن المؤكد أن لكل نظام اقتصادي قوانينه الخاصة التي تولد في ضوء فلسفته.

أولا : القوانين الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي

مايمكن أن يسجل كنقطة افتراق بين النظم الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية) هو أن الفكر لاحق في التطبيق في حين جاء الفكر الاقتصادي الإسلامي سابقاً على وقائعه، ومن جانب آخر فأن القوانين الحاكمة للنظام الاقتصادي لابد أن تشتمل على جانبي الإنتاج والتوزيع وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد خلال عملية الإنتاج بناءاً على الأساس القانوني لعلاقات الإنتاج في المجتمع.

وهناك قانونان أساسيان في الاقتصاد الإسلامي هما[٣٥]:

<u>الأول : قانون التسخير</u>

يشكل قانون التسخير مركزاً محورياً في الفكر الاقتصادي الإسلامي، إذ أن مهمة الخلق هي عبادة الله، ولكي يعبدوا لابد من بيئة مادية تشمل (المأكل والملبس والمسكن) وهي أساسيات الحياة المادية وتمثل الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللازم توفيره للإنسان،

خصوصاً على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال[٣٦] ويلزم المجتمع في توفيره حفظ الأشياء الخمسة التي يعد النظام الاقتصادي الإسلامي مسؤولية تحقيقها هي المسؤولية الأولى للقائمين على المجتمع.

ولقد سخر الله الكون كله من ارض وسماء وانهار وبحار لخدمة الإنسان وهذا التسخير يعني أن بإمكان الإنسان الإفادة من هذه المخلوقات، فسبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه الكريم {وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا }[٣٧] { وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ }[٣٨] {وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }[٣٩] {هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ }[٤٠] {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}[٤١] {أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ}[٤٢].

الثاني : قانون الاستخلاف

يعد هذا القانون قانوناً مكملاً للقانون الأول والذي يتناول موضوعاً من أهم الموضوعات وأخطرها, والذي يمثل نقطة الارتكاز في النظم الاقتصادية المختلفة, إلا وهي الملكية والتي تمثل نقطة الخلاف مابين النظم المعاصرة فضلاً عن أنها تعد محوراً أساسيا لتطورات نظم الإنتاج على مر التاريخ.

وبالرغم من أن الأديان السماوية تقترب بهذا القدر أو ذاك من هذا الجانب، إلا أن الدين الإسلامي قد احكم موضوع الملكية في أطار شرعي، إذ أن الله سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان في الأرض إلا أن هذا الاستخلاف ليس مطلقاً بل محدداً في ظل سلوكه ضمن أطار القواعد التي تحددها الشريعة الإسلامية والدولة الإسلامية والخليفة والأمام هناك آيات قرآنية كثيرة دلت على موضوع الاستخلاف نورد منها :

{وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ }[٤٣] { وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ }[٤٤] { اللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء}[٤٥] { وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ }[٤٦] {فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّونَهُ شَيْئاً إِنَّ رَبِّي عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ }[٤٧] {وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ }[٤٨]

ان قانون الاستخلاف اطر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، دون أن يسمح في حالة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، من ظهور الصراعات المجتمعية.

وفي الإسلام لانستطيع فصل جانب عن جانب، لانستطيع فصل جانب العبادات عن جانب المعاملات او عن جانب الأخلاقيات، ولذلك لايجوز لأحد أن ينقص الشؤون السياسية والسلطات من تكاليف شرع الله ولا أن يعزلها عن عبادته، فالالتزام بشرع الله يعني أن نتعبد الله في كل ما نعمله في الصلاة وفي الزكاة والحج وفي السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع وفي الحرب والسلم.

أن الإسلام كشريعة ومنهاج يختلف عن غيره من الرسالات والشرائع السابقة عليه بما يتضمنه من اتساق العلاقات والمعاملات بين الناس فالإسلام دين وليس سياسة ولكنه دين

يؤسس للسياسة فيضع لها من المبادئ والأحكام والقيم والمعايير مايمكنها من أقامة المجتمع السياسي على أسس وقواعد تحقق له الوحدة والقوة والعزة والمنعة وتقييم الأخوة والعدل والمساواه بين الناس[٤٩].

أن مايميز الدولة الإسلامية هو فاعليتها في أقامة العدالة وحماية الأفراد والمجتمع وتأمين التوازن والكفاية، فمن وظائف الدولة هو توفير العدل وتأمين الكفاية لجميع الناس [٥٠].

والدولة في نظر الإسلام (هي السلطة المنبثقة عن أرادة الأمة والمعبرة عن ضميرها والمدافعة عن حقوقها ومصالحها بصدق وأمانه)[٥١] هذه السلطة التي أوكلت اليها هذه المهام الجسيمة مطالبة بالالتزام بما كلفت من مهام واهم ذلك هو حماية الحكم الشرعي والسهر على منفذيه لكي يكونوا في موضع احترام، ولا يمكن للحكم أن يكون في موضع احترام المجتمع مالم تكون هنالك سلطة تسهر على تنفيذه، وتحاسب من يخالف ذلك[٥٢].

ومن ذلك يتضح لنا الدور التدخلي للدولة في نظر الإسلام، إذ لايمكن للدولة أن تنفذ ما أنيط بها من مسؤوليات مالم تكون السلطة مخولة بالتدخل لإجبار الفرد على الامتثال لأحكام النص الشرعي بشكل يجعل ذلك النص موضع احترام كل مواطن.

ثانياً : مجالات تدخل الدولة

أن الدولة الإسلامية تتدخل من خلال المجالات الآتية[٥٣] :

المجال الأول : مجال التطبيق

يكون شروع الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي لضمان تطبيق أحكام الإسلام المتصلة بالحياة الاقتصادية للأفراد، كأن تحول دون تعامل الناس بالربا أو ممارسة الاحتكار أو بتطبيق الإحكام المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتوازن العام في الحياة الاقتصادية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

المجال الثاني : مجال التشريع

أن المشرع هو الله سبحانه وتعالى ولا مشرع سواه، إلا أن النصوص وكما يقول العلماء متناهية والاحداث غير متناهية، ولذلك فلابد من معالجة الاحداث غير المتناهية على ضوء النصوص المتناهية واستنباط الاحكام الخاصة بها وهذه هي مهمة المجتهد من العلماء.

ثالثاً : حدود تدخل الدولة

أن درجة تدخل الدولة تضيق وتتسع تبعاً لمستوى السلوك الخلقي السائد في المجتمع إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي قد يتعرض لها المجتمع وتهدد كيانه، وقد رفض ابن خلدون تدخل الدولة بما يؤثر على الأسعار سواء بمزاولة التجارة او بغرض المكوس والجباية والتمتع بمزايا خاصة في مجال التسويق فهو يدعو إلى تحقيق السوق التنافسية الكاملة، وهذه الدعوة هي إحياء لدعوة الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) بإيجاد الجو الملائم لعمل السوق بحرية في تحديد الأسعار لضمان مصلحة البائع والمشتري[٥٤].

لذا فأن حجم التدخل يرتبط بحجم الحاجة، وفي أطار تصحيح المعادلة الاجتماعية، فإذا تجاوز هذا التدخل حاجة المجتمع فأن هذا التجاوز لايتفق مع الشريعة، وإذا ارتبط التدخل بظلم كان ذلك الظلم مخلاً بالأهداف التي أجازت فكرة التدخل من الأساس. وبذلك يصبح

التدخل مطلباً من مطالب المجتمع ومعبراً عن رفض ذلك المجتمع للظلم المؤدي إلى الانحراف عن مبادئ الشريعة الإسلامية[٥٥].

وقد شخص ابن خلدون الآثار السلبية لتدخل الدولة بالاتي[٥٦] :

١- أن تجارة السلطان مضره بالرعايا لعدم التكافؤ في مقدرتهم التمويلية ولان السلطة قد يساء استخدامها مما يؤدي إلى الأضرار بالتجار ويتسبب في خسارتهم.

٢-أن الدولة التي تعرض نفسها كبديل للقطاع الخاص تتسبب في إحباط النشاط الفردي.

٣- أن السياسة السعرية قد تسبب إساءة تخصيص الموارد، لان الأسعار تعكس تكاليف الإنتاج وتدخل الدولة بأسعار تحكمية يسئ إلى المنتجين ويتسبب في خسارتهم.

رابعاً : أهداف تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية

الدولة في نظر الإسلام لاتمارس مسؤولياتها في تقييد الحريات إلا عندما تتوافر لها مبررات ذلك التدخل والمبررات التي يعترف بها الإسلام التي تنطلق من منطلق المصلحة الاجتماعية، اذ يسهم هذا التدخل في توفير الأمن والعدل والتوازن في المجتمع وهذا التدخل لايمكن أن يكون مرفوضاً من المجتمع لسلامة منطلقه ووضوح أهدافه ,التي يمكن تحديدها بالاتي[٥٧]:

١- تحقيق التوازن الاجتماعي :

إذ أن التوازن الاجتماعي يعد مطلباً اجتماعياً وأخلاقيا، وذلك لان الاختلال في التوازن يؤدي إلى أضعاف تماسك المجتمع، وإيجاد ثغرات تسهم في انهياره ولكي يكون المجتمع نسيجا متماسكا يجب أن يتحقق التوازن فيه بين مختلف القوى بحيث يشعر الجميع بالطمأنينة. فالتشريع الإسلامي قد حرص على تحقيق التوازن، فالزكاة تستهدف فتح قناة للأموال بين الأغنياء والفقراء عن طريق دفع جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء بطريقة متجددة، بحيث تضعف حدة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى ذلك فقد حرم الإسلام جميع الطرق الاستثمارية التي تسهم في تنمية الثروة بطريقة تتنافى مع المصلحة الاجتماعية فجاء تحريم الربا والاحتكار والاستغلال، لان هذه الأساليب تعمق حدة التفاوت الطبقي، لذا فأن التدخل الحكومي الذي يبغي تحقيق التوازن الاجتماعي هو المباح والمطلوب اجتماعيا.

٢- حماية الاقتصاد الوطني

يجب على الدولة أن تضع القوانين التي تضمن حماية الاقتصاد الوطني سواء كانت متعلقة بحماية الإنتاج الوطني وتشجيعه أو حماية العملة المتداولة.

٣- منع استغلال الأقوياء للضعفاء

من الأمور التي تحتم تدخل الدولة هو حماية الضعيف عندما تصبح مصالحه معرضة للاستغلال، وبما تملكه من سلطة تفويضية يجب عليها أن تحمي المظلوم وعبر وسائلها التدخلية المتعددة، وأهمها القانون إذ يجب على الدولة أن تضع القوانين التي تضمن العدالة الاجتماعية، سواء في الأجور والأسعار والأرباح أو في الضرائب أو الواجبات المفروضة على أصحاب الأموال.

٤- الضمان الاجتماعي

فرض الإسلام على الدولة حماية أفراد المجتمع الإسلامي من الفقر والعوز فهي ضامنة لمعيشة أفراد المجتمع بصورة كاملة. فهي تهيئ له فرصة العمل في النشاط الاقتصادي المثمر ليعيش على أساس عمله وجهده، واذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب المعيشة بنفسه، أو كانت الدولة

في ظرف استثنائي لايمكن لها أن توفر له فرصة العمل، هنا تقوم الدولة بتطبيق مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص من المعيشة له يدعى بحد الكفاية, والذي يمثل المستوى المعاشي السائد في المجتمع(٥٨).

والأمام علي (عليه السلام) هو رائد فكرة الضمان الاجتماعي الذي تتسع دائرته لتشتمل حتى غير المسلم، فقد ذكر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام) انه مر بشيخ كبير يسأل الناس، فقال (عليه السلام) ماهذا؟ فقيل له : يا أمير المؤمنين انه نصراني فقال الأمام : استعملتموه حتى أذا كبر وعجز منعتموه !! أنفقوا عليه من بيت المال(٥٩).

وأقوى نص في الضمان الاجتماعي ما أورده الأمام أمير المؤمنين في رسالته إلى مالك ابن الاشتر عندما ولاه ولاية مصر فقال له (ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لاحيلة لهم، من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس، والزمني، فأن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً، وأحفظ لله ما أستحفظك من حقه منهم وأجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلامي في كل بلد، فأن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى وكل قد استرعيت حقه)(٦٠).

ثم يقول له (وتعهد أهل اليتم وذوي الرقة في السن ممن لاحيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه، وذلك على الولاة ثقيل، والحق كله ثقيل)(٦١).

فالحاكم ليس فقط هو المسؤول عن الفقراء بل هو كالأب على رؤوسهم يسمع حاجاتهم بكل تأن، ويسارع إلى تلبيتها، لذا فأن إنسانية النظام الاقتصادي الإسلامي تمثل حالة الرقي والرفعة لهذا النظام والتي يتفرد بها عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

الخاتمة

ظهرت الدولة كجهاز عنف لحماية وتثبيت المجتمع الطبقي ضد الأخطار التي تهدده، وكان أول ظهور لها في المرحلة العبودية. ويلاحظ إغفال معظم الكتب المهتمة بتاريخ الفكر الاقتصادي، الجهود الفكرية والتنظيمات الاقتصادية في بلاد وادي الرافدين، اذ شهدت حضارة وادي الرافدين أول ظهور للدولة في (الوركاء وأور وبابل) وهي أول شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري. ان تثبيت بداية الفكر الاقتصادي عند الإغريق والرومان من دون بيان جذور ذلك الفكر، يمثل هدراً مقصوداً لجزء مهم من تاريخ البشرية. أما الواقع التنظيمي والسياسي في مرحلة الإقطاع فقد كان مستندا على سلطة الأمراء والنبلاء المطلقة ضمن حدود الضيعة الإقطاعية. وقد شكلت معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨ في فرنسا إقرارا بنشوء الدولة الحديثة، وبسبب نفوذ النجار في الدولة فقد كان هناك أيمان قوي بدور الدولة وتدخلها في الاقتصاد، وكانت قوتها تتمثل بما تمتلكه من معادن (ذهب وفضة).

في النظام الرأسمالي الكلاسيكي تمثل دور الدولة في الدفاع ضد العدوان والغزو الخارجي وإقامة العدل بين الأفراد إضافة إلى القيام بالأعمال العامة التي لا يرغب الرأسمال الخاص القيام بها. الا ان أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ -١٩٣٣) منحت الدولة دور أقوى للتدخل في المجال الاقتصادي لمعالجة الخلل الذي أصيب به هذا النظام.في بداية الخمسينات من القرن الماضي كان للمدرسة النقودية ذات الجذور الكلاسيكية، دوراً كبير في مهاجمة السياسات التدخلية للدولة، والتي طالبت بترك الاقتصاد يمارس تلقائيته لتحقيق التوازن، ودعت إلى انسحاب الدولة لتمارس واجباتها التقليدية التي حددها آدم سمث.

لقد أضحت الدولة في ظل نظام العولمة متوسلة وراعية للشركات متعدية الجنسية، ويظهر أنها أخذت تمارس دور السكرتارية لهذه لشركات التي سيطرت على مفاصل الاقتصاد

العالمي خلال القرن الحادي والعشرين. وقد تمكنت الشركات متعدية الجنسية من السيطرة على القرارات السياسية في مراكز المنظومة الرأسمالية، وأصبح بإمكانها أن تأتي بالسياسيين الذين يقومون بخدمة مصالحها، لذا فهي تمتلك القوة الاقتصادية إلى جانب القوة السياسية. وكان لمؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) دوراً كبير في ممارسة الضغط على الدولة وإجبارها على الانسحاب من النشاط الاقتصادي.

وفي الوقت الذي تتعالى فيه الدعوات إلى ضرورة تقليص دور الدولة في ظل العولمة، يلاحظ انه في البلدان الرأسمالية المتقدمة لازالت الحكومات الوطنية متواجدة لحماية مصالحها الوطنية ومصالح مؤسساتها الاقتصادية ولازالت الشركات المتعدية الجنسية ذات طابع قومي وليست شركات عولمة وان الروابط بين هذه الشركات وحكوماتها لازالت قوية وتعبر عن المصالح المشتركة للطرفين. أن الرأسمالية ومنذ نشؤها لم تستغن عن الدولة ووظائفها وهي غير مرشحة للاستغناء عنها في ظل العولمة.

يختلف الإسلام كشريعة عن غيره من الرسالات والشرائع السابقة عليه، بما يتضمنه من اتساق العلاقات والمعاملات بين الناس فالإسلام دين وليس سياسة ولكنه يؤسس للسياسة فيضع لها من المبادئ والأحكام والقيم والمعايير بما يمكنها من أقامة مجتمع سياسي على أسس وقواعد صحيحة. أن ما يميز الدولة الإسلامية هو فاعليتها في أقامة العدالة وحماية الأفراد والمجتمع وتأمين الكفاية لجميع الناس. وتدخل الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي يكون لضمان تطبيق أحكام الاستلام المتصلة بالحياة الاقتصادية للأفراد، وان درجة التدخل هذه تضيق وتتسع تبعاً لمستوى السلوك الخلقي السائد في المجتمع إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي قد يتعرض لها المجتمع وتهدد كيانه.

هوامش المصادر والمراجع

١- إبراهيم كبه، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج١، ط٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٣، ص١٦٢.

٢- عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، ج١، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩، ص٢١.

٣- اريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٤.

٤- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية،ج١، الميناء للطباعة والنشر، بغداد،٢٠٠٦،ص٢٨.

٥- كافلين رالي، الغرب والعالم : تاريخ الحضارات من خلال موضوعات، ترجمة عبد الوهاب المسيري وهدى عبد السميع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥، ص ٩٦.

٦- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، ط٤، بيروت، ١٩٨٥، ص١٥.

٧- إبراهيم كبه، مصدر سابق، ص ٤٦٢.

٨- عارف دليله وإسماعيل سفر، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، ط١، دمشق، ١٩٧٧، ص ٩٦.

٩- إبراهيم كبه، مصدر سابق، ص ٤٦٠.

١٠- جوزيف شترار، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، دار التنوير، ط١، ١٩٨٢، ص٩٠.
١١- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، تقديم : إسماعيل صبري عبد الله، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أيلول ٢٠٠٠، ص٥٠.
١٢- ماركس – انجلز، في الاستعمار، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص١٥٢.
١٣- هلال إدريس مجيد، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص١٨.
١٤- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي,دار الحكمة للطباعة والنشر,بغداد,١٩٨٦, ص٥٢.
١٥- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص ص١٣٥-٢٣٦.
١٦- منذر عبد القادر الشيخلي، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي ١٩٧٥-١٩٨٧، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص٢.
١٧- مصدر سابق، ص٥.
١٨- جون كينيث جالبريث، مصدر سابق، ص٢٥٩.
١٩- عبد علي كاظم المعموري، العولمة : محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الأول، السنة الثانية، ٢٠٠٠، ص١٩.
٢٠- هلال إدريس مجيد، مصدر سابق، ص ص ١٢٢-١٢٤.
٢١- مصدر سابق، ص١٣٢.
٢٢- عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق، ص ٢٦.
٢٣- جلال صادق العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٠، ص١٨٤.
24- W. Wallace , Foreign policy and Nation identity in the United Kingdom , International. Affairs , VOL 67 , 1991 , P66.
٢٥- فرديك انجلز، نصوص مختارة، ترجمة وصفي ابني، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧٢، ص٣٠١.
٢٦- كارل ماركس، رأس المال,الجزء الثالث ,ترجمة :محمد عيتاني,مكتبة المعارف ,بيروت,١٩٨٨، ص١١١٩.
٢٧- ولتر ستيس، فلسفة هيجل، ترجمة أمام عبد الغني، دار التنوير، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص ١٢٢.
٢٨- لينين، الدولة في الماركسية، ترجمة فخري لبيب، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٤، ص٤٥.
٢٩- مصدر سابق، ص٥٨.
٣٠- جوزيف شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة، ط١، ١٩٦٨، ص ١٠٠.
٣١- ماركس – انجلز، المجلد الثالث، ترجمة الياس شاهين، ج١، موسكو، ١٩٨٠، ص ١٦٩.

٣٢- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص١٠٥.
٣٣- جمال داود سلمان وطاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٩، ص ٢٣.
٣٤- سورة الأنعام، الآية ١٥١-١٥٢.
٣٥- عبد الله عبد الغني، المشكلة الاقتصادية في الإسلام، المكتب الجامعي، الإسكندرية، بلا، ص٩٩.
٣٦- محمد فاروق النبهان، شرعية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية في نظر الإسلام، ندوة الاقتصاد الإسلامي في معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٧٥.
٣٧- سورة النحل، الآية ١٤.
٣٨- سورة إبراهيم، الآية ٣٢.
٣٩- سورة النحل، الآية ١٢.
٤٠- سورة الملك، الآية ١٥.
٤١- سورة لقمان، الآية ٢٩.
٤٢- سورة لقمان، الآية ٢٠.
٤٣- سورة الحديد، الآية ٧.
٤٤- سورة النور، الآية ٣٣.
٤٥- سورة محمد، الآية ٣٨.
٤٦- سورة الأعراف، الآية ٦٩.
٤٧- سورة هود، الآية ٥٧.
٤٨- سورة الأعراف، الآية ٧٤.
٤٩- سالم القمودي، الإسلام والدولة، عرض : إبراهيم غرايبه، جريدة الصباح، العدد ٧٤٦ في ٢٠٠٦/١/١٧، ص٧.
٥٠- حسين علي قاسم الاسدي، مبدأ الوسط في المذهب الاقتصادي الإسلامي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ١٧٣.
٥١- محمد فاروق النبهان، مصدر سابق، ص ٣٧٥.
٥٢- مصدر سابق، نفس الصفحة.
٥٣- حسين علي قاسم، مصدر سابق، ص ١٧٣.
٥٤- عبد الله عبد الغني غانم، مصدر سابق، ص.
٥٥- محمد فاروق النبهان، مصدر سابق، ص ٣٨٣.
٥٦- عبد الجبار محمد السبهاني، مصدر سابق، ص ٣٤٠.
٥٧- محمد فاروق النبهان، مصدر سابق، ص ٣٨٤.
٥٨- محمد باقر الموسوي، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، منشورات مؤسسة الثقلين الثقافية، دمشق، بلا، ص١٥٤.
٥٩- مصدر سابق، ص١٥٥.
٦٠- مصدر سابق، نفس الصفحة.

٦١- مصدر سابق، نفس الصفحة.